تصور مقترح للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

إعـــداد

أ/ سليمان بن علي الموسى

باحث دكتوراه– قسم أصول التربية– كلية التربية– جامعة القصيم

د/أحمد بن عبدالله السويكت

أستاذ أصول التربية المشارك– كلية التربية– جامعة القصيم

تصور مقترح للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

أ/ سليمان بن علي الموسى ود/أحمد بن عبدالله السويكت*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع جهود الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن، وتحديد المعوقات التي تواجهها وتحد من دورها للتوعية بحقوق كبار السن ، ومن ثم تقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في السعوديّة في هذا الجانب. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج المزجيّ وِفق النموذج التفسيريّ التتابعيّ. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات سعوديّة، ومن جميع موظفي هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة. استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلة شبه المقننة لجمع البيانات. وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٩٥) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، و(٢٢٤) من موظفي هيئة حقوق الإنسان ممن شاركوا في الاستبانة و في المقابلة (8) من أعضاء هيئة التدريس و (7) من موظفي هيئة حقوق الإنسان. أظهرت نتائج الدراسة أن واقع جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ مقداره (٢.٨١)، كما بينت النتائج أن واقع جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن جاء أيضًا بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ مقداره (٢.٦٥). من جانبٍ أخرى، تبين أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه الجامعات السعوديّة الحكوميّة، وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن التي من أبرزها غياب القطاع الخاص في المساهمة الماليّة لدعم البحوث المهتمة بحقوق كبار السن، وقلة التفاعل الجاد من قبل الطلاب مع الأنشطة المتعلقة بحقوق كبار السن، وضعف الشراكة بين هيئة حقوق الإنسان والجامعات السعوديّة.

الكلمات المفتاحيّة: الشراكة، الجامعات،هيئة حقوق الإنسان، حقوق الإنسان،كبار السن، رؤية، ٢٠٣٠، تصور مقترح.

* أ/ **سليمان بن علي الموسى:** باحث دكتوراه– قسم أصول التربية– كلية التربية– جامعة القصيم.

د/أحمد بن عبدالله السويكت: أستاذ أصول التربية المشارك– كلية التربية– جامعة القصيم.

A Suggested Perception for partnership between universities and the Human Rights Commission in the Kingdom of Saudi Arabia to raise awareness elderly's right in light of the Kingdom's Vision 2030

Abstract

This study aimed to investigate the reality of the effort of universities and the Human Rights Commission in the Kingdom of Saudi Arabia to raise awareness of elderly's rights, and identified obstacles that face them and limit their role of this aspect , and then provide a suggested perception for the partnership for rising awareness of elderly's rights. The study adapted a mixed sequential approach. The research population consisted of all faculty members at five Saudi universities and all employees of the Human Rights Commission in the Kingdom of Saudi Arabia. For the data collection, a questionnaire and semi-interview were applied. The sample of the study were (395) faculty members from the selected universities and (224) employees of the Human Rights Commission) for the questionnaire and (8) faculty members from the selected universities and (7) employees of the Human Rights Commission). The results indicated that the reality of the efforts of universities to raise awareness of the elderly's rights was moderate, with a mean of (2.81). The results also showed that, the reality of the efforts of the Human Rights Commission in the Kingdom of Saudi Arabia to raise awareness of the elderly's rights was moderate with a mean of (2.65). On the other hand, it was found that there are several challenges facing Saudi government universities and the Human Rights Commission to raise awareness of the elderly's rights. The most prominent of which is the absence of the private sector in financial contributions to support research concerned with the rights of the elderly, the lack of serious interaction by students with activities related to elderly's rights, and the weakness of partnerships between the Human Rights Commission and Saudi universities.

Keywords: Partnership - Universities - Human Rights Commission - Human Rights - Elderly - Vision 2030- A Suggested Perception.

المقدمة:

يتجلى مفهوم حقوق الإنسان بمعناه الواسع من سمات العصر الحالي نظرًا لأهميتها الاجتماعيّة والثقافيّة والتربويّة والتعليميّة، ولارتباطها بالتطورات التكنولوجيّة المتسارعة التي تطال المجتمعات، والتي فرضت بدورها مزيدًا من التحدي لمختلف فئات المجتمعات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، وهو الأمر الذي أجبر بعض الدول والحكومات لبذل المزيد من الجهد والتعاون لتحقيق تنمية الوعي بحقوق الإنسان؛ لذا اعتنى الإسلام بحقوق الإنسان في شتى مجالات الحياة، ووضع منهجًا تربويًّا شاملاً وكاملاً مما حدا بكثير من الدول بالحذو تجاه تحقيق تنمية الوعي بحقوق الإنسان. كما شرعت الشعوب تلقاء ذلك بسن قوانين وتشريعات متمثلة بهيئة الأمم المتحدة، والتي من منظماتها منظمة حقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٤٨م.

وفي هذا السياق يشير الحربي (٢٠١٦) إلى أن حقوق الإنسان من المهام التي تقوم بها جميع مؤسسات المجتمع: كونها ترتبط بكافة جوانب حياة الإنسان من طفولته حتى شيخوخته، كما أن حماية حقوق الإنسان تتطلب التعاون والشراكة بين مختلف مؤسسات المجتمع؛ حيث ينبغي أن تعمل هذه المؤسسات معًا لتطوير سياسات وبرامج وإصلاحات تعزز حقوق الإنسان وتحميها.

ويتأكد دور مؤسسات التعليم الجامعيّ تجاه نشر الوعي بحقوق الانسان؛ إذ إنَّ الجامعة تأتي في صدارة المؤسسات العلميّة في المجتمع لما تقوم به من أدوار تثقيفيّة متعددة، كونها تقدم برامج دراسيّة تركز على قضايا تهم مختلف فئات المجتمع، كما يمكنها غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى الجميع من خلال المناهج الدراسيّة، والمحاضرات، والندوات، وورش العمل، بالإضافة إلى البرامج الدراسيّة، والعديد من الفعاليات التي تنظمها الجامعات، والأنشطة التي تستهدف فئات المجتمع بشكل عام (Brems et al., 2019).

وفي هذا الصدد يؤكد العبيد (٢٠١٧) أن الجامعات تعمل على تعزيز الشراكات المجتمعيّة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأفراد وواجباتهم من خلال التعاون مع المؤسسات، والمنظمات ذات الصلة، والعاملة في هذا المجال؛ حيث يتم تبادل المعرفة والخبرات، وتنظيم الفعاليات المشتركة، وتقديم الخدمات والاستشارات لجميع أفراد المجتمع، ومن ثَمَّ يتم تعزيز الوعي المجتمعيّ بحقوق الأفراد، وتوفير الدعم اللازم لهم. كما تعمل الجامعات على دعم البحوث العلميّة التي تتناول موضوعات حقوق الإنسان في كافة جوانبه، من خلال ما يقوم به الأساتذة والباحثون في الجامعات من دراسات وأبحاث تتعلق بحقوق أفراد المجتمع؛ حيث تسهم هذه البحوث في توسيع المعرفة، وفهم التحديات التي تواجه أفراد المجتمع (القحطاني، ٢٠١٩).

ويؤكد ما سبق ما أشار إليه Steiner (٢٠٠٢) نحو الدور المهم للشراكات المجتمعيّة في توفير الموارد الماليّة والفنيّة والبشريّة؛ لتعزيز التوعية بحقوق الإنسان، بما يمكِّن المؤسسات من دعم المشروعات والبرامج والمبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التمويل والتبرعات والمساهمات الماديّة والتقنيّة.

ومن هنا شهدت المملكة العربيّة السعوديّة منذ تأسيسها اهتمامًا كبيرًا في جعل مبادئ حقوق الإنسان في نظامها وقوانينها وتشريعاتها؛ لأنَّه المنطلق لأي بناء وتنمية وازدهار، وعليه شرعت الأنظمة والقوانين التي تحمي حقوق الإنسان، وحقوق كبار السن بشكلَ خاص. كما تؤدي هيئة حقوق الإنسان دورًا مهمًا في التوعية بحقوق كبار السن وحمايتها؛ حيث تأسست هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة في عام ٢٠٠٥، والتي تسعى لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته؛ حيث صدر نظام حقوق كبار السن ورعايتهم عام ٢٠١٧، والذي يتضمن حقوق كبار السن في مختلف المجالات، كالصحة، والتعليم، والسكن، والرعاية الاجتماعيّة، كما أطلقت الإستراتيجيّة الوطنيّة لكبار السن، والتي تهدف إلى تحسين جودة حياة كبار السن، وتمكينهم من المشاركة بفعالية في المجتمع (هيئة حقوق الإنسان، ٢٠٢٣).

لذا ركزت رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠ على أهمية حماية حقوق الإنسان، ونشر مفاهيمها ومبادئها، وخصوصًا حقوق كبار السن من خلال دعمها لإنشاء دور الرعاية الخاصة بهم، والوقوف على كل ما يحتاجون إليها من تسهيلات من شأنها تقديم الحياة الكريمة لهم ولأسرهم، كما أكدت الرؤية دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق الحياة الكريمة لكبار السن (رؤية ٢٠٣٠).

وقد أوصت بعض الدراسات والأبحاث بأهمية الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكوميّة الأخرى؛ لكونها من أفضل الوسائل لرفع درجة الوعي لدى الطلاب بمختلف المجالات، كدراسة الخصاونة (٢٠٢٠م)، والشرقاوي (٢٠٢٠م) التي أكدت أهمية إجراء بحوث تطبيقيّة مشتركة بين الجامعات، والجهات الأخرى، ودراسة القضيبي (٢٠٢١م)، ودراسة أحمد (٢٠٢١م)، ودراسة جليسة (٢٠٢١م) التي أكدت ضرورة تفعيل ممارسات الشراكة المجتمعيّة بشكل أكبر بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، والقطاع الخاص، ودعم المجالات البحثيّة، والبحوث التطبيقيّة.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الجامعات، وما تقوم بها من شراكات مع مؤسسات المجتمع تسهم بدور كبير في التعريف بحقوق الإنسان، وخاصة فئة كبار السن، إلا أن نموذج العمل والشراكة يمثل تحديًّا كبيرًا يعوق الكثير من هذه الجهود، ولذلك فإن الدراسة الحاليّة تسعى لبناء

تصور مقترح للشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في السعوديّة؛ للتوعية بحقوق كبار السن.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من جهود المملكة العربيّة السعوديّة في الاهتمام بحقوق الإنسان وكبار السن ونشر الوعي بها، تشير بعض الدراسات، مثل دراسة الحربي (٢٠١٦)، ودراسة العبيد (٢٠١٧) إلى أنه هناك ضعف في التوعية بأهميّة حقوق كبار السن في المجتمع. فقد أشارت دراسة الشهري (٢٠١٣) إلى أنَّ هناك تحديات ثقافيّة واجتماعيّة تواجه المؤسسات بالمملكة العربيّة السعوديّة في التوعية بحقوق الإنسان، وهي تحديات تتعلق بتصور المجتمع للفئات المحتاجة إلى الرعاية وقضاياهم، وأن ذلك يتطلب معالجة المفاهيم الخاطئة، والتحديات الثقافيّة المتعلقة بالعمر والقدرات.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن دور الجامعات السعوديّة في مجال التوعية بحقوق الإنسان مازال أقل من المتوقع، حيث ذكرت دراسة الهويمل (٢٠١٨) إلى أن التواصل والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات حقوق الإنسان يمثل تحديًّا، وأن الجامعات تواجه صعوبة في التواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان، وتنسيق الجهود المشتركة. كما أكدت دراسة المطيري (٢٠١٠) إلى أن الجامعات تواجه قيودًا ماليّة وبشريّة، وأن الشراكة مع مؤسسات المجتمع تحتاج إلى استثمار موارد إضافيّة؛ لتطوير برامج التوعية والتثقيف وتنفيذها.

لذا، يأتي إجراء هذه الدراسة الحاليّة استجابةً لتوصيات العديد من الدراسات السابقة كدراسة القحطاني (٢٠١٩)، ودراسة العبيد (٢٠١٧)، ودراسة المطيري (٢٠٢٣) التي أوصت بضرورة تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات حقوق الإنسان، وتوفير الموارد الماليّة والبشريّة اللازمة، وتعزيز التوعية والتثقيف بين أعضاء الجامعات والمجتمع بشكل عام.

ينبغي للجامعات وهيئة حقوق الإنسان أن يكون لها دور كبير في هذا الجانب من خلال عقد الشراكة؛ لذا جاءت الدراسة الحاليّة لمعرفة جهود الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في التوعية بحقوق كبار السن، وكذلك معرفة المعوقات التي تواجه الجامعات والهيئة، وتحدُّ من دورها في التوعية بحقوق كبار السن، ومن ثم تقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والهيئة للتوعية بحقوق كبار السن.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما واقع جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان؟

٢- ما المعوقات التي تحدُّ من جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان؟

٣- ما التصور المقترح للشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لمعرفة واقع جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان، وتحديد المعوقات التي تواجه الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة، وتحدُّ من دورها في التوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان، ومن ثم تقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحاليّة أهميتها النظريّة والعمليّة من خلال ما يلي:

- **الأهمية العلميّة (النظريّة):**

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو التوعية بحقوق كبار السن، وكذلك الدور الحيويّ للجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في هذا الجانب، كما أنه يبدو أنه لا يوجد دراسة بحثت هذا الموضوع وربطها مع الجامعة وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة.

- **الأهمية العلميّة (التطبيقيّة):**

يرجى أن تفيد نتائج الدراسة، في معرفة جهود الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في التوعية بحقوق كبار السن، ومن ثم الكشف عن المعوقات التي ربما تحد من الشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن؛ لتنتهي هذه الدراسة بتقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن، والذي يرجى أن يفيد الأطراف المعنيّة لتقديم ما يفيد هذه الفئة من المجتمع، والتوعية بحقوقهم، والحفاظ عليها.

مصطلحات الدراسة:

- **حقوق الإنسان:** هي "تلك الحقوق التي وهبها الله للإنسان بموجب إنسانيِّته، ويتساوى فيها الجميع دون تمييز وتكفل للإنسان حياته الكريمة في إطار مجتمعه، ويمكن تحديدها

وحمايتها، والمحافظة عليها عن طريق التشريعات والأنظمة والقوانين على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ" (البقمي، ١٤٢٧ هـ، ٩٧).

- **الشراكة:** هي "الجهود التي يبذلها الأفراد بجميع فئاتهم، ومؤسسات المجتمع المدنيّ في مجال التخطيط، واتخاذ القرار والتنفيذ والتقويم لعناصر العمليّة التعليميّة، ويتحقق من هذه الشراكة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية، والصالح العام من ناحية أخرى" (السبيعي، ١٤٤١ هـ، ٢٩٩).
- **كبار السن:**"كل من تجاوز عمرهم (٦٠) عامًا من الجنسين على اختلاف مستوياتهم التعليميّة، ومستوى دخلهم سواء كانوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم أو غير قادرين" (الفالح ومصطفى، ٢٠١٥، ٢٤).

حدود الدراسة:

يتحدد موضوع الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعيّة:** ركزت الدراسة على واقع جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة في التوعية بحقوق كبار السن، من خلال حقوقهم الاجتماعيّة والصحيّة والثقافيّة، واكتشاف المعوقات التي تحد من دورها في هذا الجانب.
- **الحدود المكانيّة:** طبقت هذه الدراسة على خمس جامعات بالمملكة العربيّة السعوديّة (جامعة القصيم، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في الرياض، وجامعة الملك خالد في أبها، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل في الدمام، وجامعة الجوف).
- **الحدود البشريّة:** اقتصرت الدراسة الحاليّة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المحددة، وعلى الموظفين في اللجان والمجالس بهيئة حقوق الإنسان.
- **الحدود الزمنيّة:** طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسيّ ١٤٤٥هـ–٢٠٢٣م.

الإطار النظريّ والدراسات السابقة

أولاً– الإطار النظريّ:

–حقوق الإنسان: النشأة، والمفهوم، والأهمية.

نشأت حقوق الإنسان نتاجًا لتجارب تاريخيّة صعبة، عانت فيها الإنسانيّة من الظلم والقهر؛ ففي القرون الماضية، واجه البشر انتهاكات جسيمة لحقوقهم، مما دفعهم إلى المطالبة بوضع قوانين ومعايير تحمي كرامتهم، وتضمن حرياتهم. يمتد تاريخ حقوق الإنسان لعدة قرون، وقد تطورت على مر الزمن من خلال التجارب والحركات الاجتماعيّة والتشريعات الوطنيّة والدوليّة (Hass, 2013).

يُعدّ مفهوم حقوق الإنسان من أهم المفاهيم التي تشكل أساس الحضارة الإنسانيّة، فهو يُمثل "مجموعة من الحقوق والحريّات الأساسيّة التي يجب أن يتمتع بها جميع الناس دون تمييز، بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو الجنس، أو أي صفة أخرى" (الغريب، ٢٠٠٢، ١٧). ويشير الخضري (٢٠١٨، ٢٧) إلى أن حقوق الإنسان هي "الحقوق الأساسيّة التي يتمتع بها كل إنسان بغض النظر عن جنسه، أو عرقه، أو لونه، أو دينه، أو أصله القوميّ، أو أي خصوصيّة أخرى، وتتضمن الحق في الحياة والحريّة والأمان والكرامة الإنسانيّة".

ويرى (Beitz ,2009, 69) أن حقوق الإنسان هي "مجموعة من الحقوق التي تكفل للأفراد الحريّة والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانيّة، وتشمل حقوقًا، مثل: الحق في التعبير والتجمع، والدين والتعليم والصحة". كما يشير بني ياسين (٢٠١٦، ١٥٦) إلى أن حقوق الإنسان هي "الحقوق التي تتعلق بكون الإنسان مخلوقًا يتمتع بكرامة وحرية وقيمة، ويشمل ذلك الحق في الحياة والحريّة والأمان والحماية من التعذيب والتمييز والعبوديّة، وكذلك الحق في الحصول على التعليم والصحة والعدالة".

تتمثل أهمية حقوق الإنسان في عدة جوانب رئيسة (Hass, 2013). **أولاً**، تحمي حقوق الإنسان كرامة الفرد؛ حيث تعترف بأن كل إنسان يولد حرًا، ويستحق الاحترام والمعاملة العادلة. **ثانيًا**، تعزز حقوق الإنسان المساواة والعدالة، إذ تسعى للقضاء على التمييز والظلم بين الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم. **ثالثًا**، توفر حقوق الإنسان الحماية من الانتهاكات، بما في ذلك التعذيب والمعاملة القاسية، كما تشمل حقوق الحريّة والمشاركة السياسيّة. **رابعًا**، تعدُّ حقوق الإنسان أساسيّة لتحقيق التنمية الشاملة؛ حيث يمكّن احترامها الأفراد من المساهمة في المجتمع والاقتصاد. أخيرًا، توفر حقوق الإنسان الأساس للعدالة والمساءلة، من خلال إنشاء آليات قانونيّة تحمي الحقوق، وتعاقب على انتهاكاتها. كما أن من أهداف حقوق الإنسان كما يرى (العقيل، ٢٠٢٠): الكرامة الإنسانيّة، وهذا يعني معاملة جميع الناس باحترام وكرامة، بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو الدين، أو أي حالة أخرى. والمساواة التي تؤدي إلى ضمان المساواة في المعاملة لجميع الناس. وعدم التمييز بين الناس على أساس العرق، أو الجنس، أو الدين، أو أي حالة أخرى، والعدالة التي من خلالها حصول الجميع على محاكمة عادلة، وأنَّ القانون يجب أن يُطبق على الجميع بشكل متساوٍ.

كبار السن وحقوقهم:

كبير السن هو من تقدّم به العمر، وعدت منظمة الصحة العالميّة أنّ "مرحلة الكهولة أو الشيخوخة تبدأ من عمر الخامسة والستين فما فوق" (العلواني، ٢٠١٣، ٢٢). عادة ما يقلّ نشاط الأفراد في هذه المرحلة، ويغلب على أجسامهم الضعف والوهن ويعدون أنفسهم غير

منتجين بعد أن كانوا أساسًا للعطاء، وقد يظنّون بأنّهم أصبحوا عالةً على المجتمع بشكل عام، وعلى أسرهم بشكل خاص، وكل هذه الأمور تنعكس سلبًا على صحتهم وحالتهم النفسيّة، وتبدأ مرحلة القلق والتفكير في المستقبل وما يخبئه لهم (العجمي، ٢٠١٥).

ويمكن تعريف حقوق كبار السن بأنها "مجموعة من الحقوق التي تُمنح للأشخاص الذين تجاوزوا سن الشيخوخة، ويعتبرون ضمن فئة كبار السن. وتعدُّ هذه الحقوق ضروريّة لضمان كرامة كبار السن ورفاهيتهم، وحماية حقوقهم الأساسيّة. ويُعدُّ حقوق كبار السن جزءًا من حقوق الإنسان العامة، وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان العالميّة وأعرافهم" (Gabriel & Bowling, 2004, 675).

كما يشير Pampel (٢٠٠٨، ٦٦) إلى أن حقوق كبار السن هي "مجموعة من الحقوق التي تضمن حماية كبار السن وكرامتهم ورفاهيتهم. وتهدف هذه الحقوق إلى ضمان حياة كريمة ومستدامة لهم، وتعزز قدرتهم على الاستمتاع بجودة الحياة والمشاركة الكاملة في المجتمع".

كما ذكر Shuibat وآخرون (٢٠١٥)، و (العلواني، ٢٠١٣) أن حقوق كبار السن الأساسيّة متعددة، و تشمل حقهم في الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى، وتوفير مصدر دخل لهم، والحصول على التعليم والتدريب، والمشاركة في عمليّات صنع القرارات التي تمس حياتهم على جميع المستويات، والرعاية بجميع أنواعها الصحيّة والنفسيّة والاجتماعيّة، وتمكينهم من الاستفادة من جميع موارد المجتمع المتاحة، وضمان الأمن والكرامة والاحترام والمعاملة الحسنة، وعدم تعرضهم للتمييز بناءً على سنهم كما يجب على المجتمع والمؤسسات المختلفة احترام حقوقهم، وتعزيز قدرتهم على الاستمتاع بالحياة بكرامة.

حقوق كبار السن في الإسلام:

تعد حقوق كبار السن من المسائل الجوهريّة التي يوليها الإسلام اهتمامًا خاصًا، حيث يبرز تكريم هذه الفئة كواجب إنسانيّ ودينيّ يتجلى في العديد من الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة. إذ يعلي الإسلام من شأن كبار السن، ويؤكد ضرورة احترامهم، وتقديم الرعاية لهم؛ حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم: "وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" (الإسراء: ٢٣). تعكس هذه الآية أهمية بر الوالدين، وهو ما يمتد ليشمل كبار السن بشكل عام، مما يجعل الإحسان إليهم من أسمى القيم التي يسعى لها الإسلام.

فالمسن له منزلته ومكانته عند المسلمين، ولقد بين الرسول المكانة المتميزة للمسلم المسن ذي الشيبة فقال (من شاب شيبة في الإسلام كان له نورًا يوم القيامة" (البخاري، ١٤١٤ هـ، ص١٦٣٤). وفي سياق الحديث عن حقوق كبار السن، فقد حذر الإسلام من عدم رعايتهم؛ حيث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: "رغم أنف، ثم رغم أنف، ثم رغم أنف من أدرك والديه

أحدهما أو كليهما ثم لم يدخل الجنة." (رواه مسلم، حديث صحيح، ص٢٥٥١). كما قال صلى الله عليه وسلم "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا" (رواه الترمذي، ص٥٤٤٥).

وتعدُّ قضية كبار السن قضية إنسانيّة حيويّة اهتمت بها الشريعة الإسلاميّة، حيث يحتل المسن مكانة متميزة في الإسلام تتمثل في مراعاته وتقدير ضعفه بينما تنظر التشريعات المعاصرة إلى المسنين باعتبارهم مشكلة تمثل تحديًّا للمجتمعات. كما أن مصادر رعاية كبير السن متعددة في المجتمع الإسلاميّ، تبدأ بالأسرة ثم المجتمع فالدولة، بينما تقتصر الرعاية في المجتمعات الغربيّة على الدولة. إضافة إلى ذلك شملت الشريعة الإسلاميّة وكذلك التشريعات المعاصرة نصوصًا حول حق المسنين في الرعاية، والتزمت الشريعة الإسلاميّة برعاية المسنين، وتلقي الرعاية من قبل الأسرة والمجتمع (الشهراني والحارثي، ٢٠٢٤).

ومن الحقوق المهمة لكبار السن هي المعاملة الطيبة التي تتجلى في مخاطبتهم بأسلوب حسن، والتحدث معهم بلطف وتودد، حيث إن إكرامهم يعد إجلالاً لله تعالى، كما يجب على الصغير بدء الحديث بإلقاء السلام عليهم بكل أدب ووقار، وكذلك من الضروريّ استخدام عبارات تدل على قدرهم ومكانتهم عند مناداتهم. يُعطى كبار السن الأولويّة في الحديث، وتقديمهم في المجالس والطعام والشراب، ويُعدُّ الدعاء لهم من الأمور التي تعبر عن تقديرهم؛ حيث يُستحب الدعاء لهم بطول العمر والنجاح في طاعة الله. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة صحتهم ووضعهم النفسيّ والجسميّ، مما يتطلب عناية واهتمامًا خاصًا من أسرهم والمحيطين بهم (البدر، ٢٠١١).

كما حث الإسلام على تقديم الرعاية، والاهتمام بكبار السن، سواء كانت صحيّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة، وتوفير الدعم الماديّ لهم عند الحاجة، كما يُعدُّ الاستماع إلى كبار السن ومشاركتهم في القرارات جزءًا من احترامهم، ويجب حماية حقوقهم من أي إهانة أو إساءة.

الاتفاقيّات الدوليّة التي تناولت حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق كبار السن:

هناك العديد من الاتفاقيّات الدوليّة التي تمت من أجل حقوق الإنسان، ومن بين أهم هذه الاتفاقيّات (Khor, 2016) الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights): وهي وثيقة تم اعتمادها في عام ١٩٤٨ من قبل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، ويعدُّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان مرجعًا أساسيًّا لحقوق الإنسان، ويشمل مجموعة واسعة من الحقوق والحريّات الأساسيّة، والعهد الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة (International Covenant on Civil and Political Rights): وهي اتفاقيّة دوليّة تم اعتمادها في عام ١٩٦٦ من قبل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة. يتعلق العهد بحماية حقوق

الفرد في المشاركة السياسيّة والحريات المدنيّة الأساسيّة، والعهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights): وهي اتفاقيّة دوليّة تم اعتمادها في عام ١٩٦٦ من قبل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة. يركز العهد على حماية حقوق الفرد في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، مثل: حقوق العمل والتعليم والرعاية الصحيّة، واتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women): وهي اتفاقيّة دوليّة تم اعتمادها في عام ١٩٧٩ من قبل الجمعيّة العامة للأمم المتحدة. تهدف الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

من ناحية أخرى، هناك العديد من المبادئ التي اعتمدتها الجمعيّة العالمية للشيخوخة، وأيدتها الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم ٣٧ لعام ١٩٨٢م، والتي تؤكد لكبار السن إمكانيّة إتاحة الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة، وإتاحة فرص العمل المدرة للدخل. كما يجب أن يتاح لكبار السن الاندماج في المجتمع، وأن يشاركوا في تنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاهيتهم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحليّ والعمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم ومهاراتهم، كما ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحيّة لمساعدتهم على حفظ المستوى واستعادتهم الأمثل من السلامة الصحيّة والذهنيّة والعاطفيّة، ووقايتهم من المرض، أو تأخير إصابتهم به، وإمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليميّة والثقافيّة والروحيّة و الترويحيّة، وتمكينهم من العيش في كنف الكرامة والأمن (الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٢).

جهود المملكة العربيّة السعوديّة في حماية حقوق الإنسان ورعاية حقوق كبار السن:

تسعى المملكة العربيّة السعوديّة منذ تأسيسها إلى حماية حقوق الإنسان، حيث أكد النظام الأساس للحكم على مبادئ العدل والمساواة والأمن. ينص النظام على حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلاميّة، ويعزز ذلك من خلال أنظمة التعليم والصحة والعمل (المنصة الوطنيّة الموحدة، ٢٠٢٤).

تعطي المملكة اهتمامًا كبيرًا في مجال حماية حقوق الإنسان، خاصة في تعزيز حقوق المرأة من خلال قرارات ملكيّة تشجع على مشاركتها في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة. ومن أبرز جهود المملكة في هذا المجال إنشاء هيئة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٥، وإصدار الأنظمة واللوائح التي تؤكد حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الانضمام إلى اتفاقيّات دوليّة، مثل اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ناصر، ٢٠٢٢).

ترتبط رؤية ٢٠٣٠ بحقوق الإنسان من خلال تأكيدها بناء مجتمع حيويّ يضمن الحقوق الأساسيّة، وتعزيز المساواة، وتمكين المرأة، وحماية حقوق الطفل. وتشمل إنجازات رؤية ٢٠٣٠ إصلاحات قانونيّة، مثل: قانون مكافحة التحرش، وتمكين المرأة من القيادة، والسفر دون إذن ولي الأمر (موقع رؤية ٢٠٣٠).

كما تولي المملكة العربيّة السعوديّة اهتمامًا خاصًا بحقوق كبار السن، حيث نصت المادة السابعة والعشرون من النظام الأساس للحكم على توفير الرعاية لهم في حالات الطوارئ والشيخوخة، كما تركز المادة الحادية والثلاثون على أهمية الرعاية الصحيّة لكل مواطن، وأصدرت المملكة نظام "حقوق كبير السن ورعايته" لضمان توفير خدمات صحيّة متكاملة وكريمة لهذه الفئة، مع تأكيد عدم إساءة معاملتهم أو إهمالهم. كما شملت رؤية المملكة ٢٠٣٠ تطوير البرامج الاجتماعيّة التي تعزز التضامن الاجتماعيّ، ودعم فئات المجتمع الضعيفة، ومن بينهم كبار السن، ويمكن أن تشمل هذه البرامج توفير الدعم الماليّ والاجتماعيّ والنفسيّ لكبار السن، وتوفير فرص التواصل الاجتماعيّ والترفيه. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الرؤية إلى تعزيز فرص التوظيف، والتأهيل المهنيّ لكبار السن، حيث يتم تشجيع إعادة تأهيلهم وتدريبهم؛ لتمكينهم من المشاركة في سوق العمل، والمساهمة في التنمية الاقتصاديّة (رؤية المملكة، ٢٠٣٠).

أيضًا نصت المادة السابعة والعشرون من النظام الأساس للحكم أيضًا على أن "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعيّ، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيريّة. هذا النص يشير صراحة إلى عناية الدولة برعاية كبار السن حال بلوغهم سن الشيخوخة، كما أصدرت المملكة نظامًا خاصًا بكبار السن وهو نظام "حقوق كبير السن ورعايته" ومن أبرز أنواع حقوق كبار السن في النظام السعوديّ حق كبار السن في الصحة من خلال تمكينهم من الحصول على الخدمات والرعاية الصحيّة المناسبة مع توفير الغذاء، ومياه الشرب النقيّة، والظروف الصحيّة للعمل، والبيئة الملائمة، والتوعية وتوفير المعلومات المتعلقة بصحتهم، والحصول على الخدمات الصحيّة التي تتناسب مع احتياجاتهم. حق كبار السن في الحماية من الإيذاء من أي فعل مباشر ينتج عنه التأثير في وضع كبير السن الاجتماعيّ والصحيّ والنفسيّ، وحق كبار السن في الضمان الاجتماعيّ، كما سعت المملكة لمحاربة الأميّة والقضاء عليها، لذا فقد عملت على إعداد برامج خاصة بتعليم الكبار تحت إشراف وزارة التعليم تستهدف جميع الأميين، وتقدم لهم بالمجان، وتضمن المملكة حقوق كبار السن من خلال تشريعات ونظام تعليم الكبار، ومحو الأميّة في المملكة العربيّة السعوديّة (المنصة الوطنيّة الموحدة، ٢٠٢٤).

دور التعليم في تنمية الوعي بحقوق الإنسان وحقوق كبار السن:

يعدُّ التعليم إحدى أهم الوسائل لتوعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ومن خلال التعليم يمكن تحقيق أهداف عديدة، منها: نشر المعرفة حول حقوق الإنسان، وتوعية أفراد المجتمع بكبار السن ومكانتهم، كما يُعدُّ التعليم وسيلة فعالة لبناء القيم الإنسانيّة، مثل: الاحترام، والتسامح، والمساواة. ومن خلال التعلم عن حقوق الإنسان، يمكن للطلاب أن يُدركوا أهمية هذه القيم في حياتهم اليوميّة (العلواني، ٢٠١٣).

يعد كبير السن جزءًا من المجتمع يحتاج إلى الدعم والرعاية، ويمكن أن تشمل برامج التعليم، وورش العمل، ومحاضرات، ومناهج دراسيّة تُركِّز على حقوق كبار السن، كما يُساعد التعليم في تعزيز الاحترام والتقدير لكبار السن، حيث يتعلم الطلاب أهمية احترام الأكبر سنًا، وضرورة رعايتهم. ويُمكن أن يتعلم الطلاب كيفية التعامل مع كبار السن بشكل لطيف ومحترم، مما يُعزِّز من مكانتهم في المجتمع (الشرقاوي، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك، يعدُّ التعليم وسيلة لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لرعاية كبار السن، تشمل هذه المهارات كيفية التعامل مع الاحتياجات الصحيّة والنفسيّة لكبار السن، مما يُسهم في تحسين جودة حياتهم.

ووفقاً للحكمي (٢٠٢٣) فإنَّ المناهج الدراسيّة لها دورًا مهمًّا في التوعية بحقوق كبار السن، فيمكن أن تشمل الدروس موضوعات، مثل: العدالة الاجتماعيّة، والمساواة، وحقوق كبار السن، مما يعزز من الوعي لدى الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنظم المدارس والجامعات ورش عمل، وندوات تُركز على حقوق الإنسان، وحقوق كبار السن، حيث يُمكن دعوة خبراء للحديث عن هذه القضايا، مما يعزز من فهم الطلاب، ويحفزهم على المشاركة.

وقد ذكر الشرقاوي (٢٠٢٠) أن الوسائل التكنولوجيّة، مثل: الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعيّ تؤدي دورًا كبيرًا في التوعية بحقوق الإنسان، وحقوق كبار السن، ويمكن تطوير منصات تعليميّة تقدم معلومات عن حقوق الإنسان، وتوفر موارد للطلاب، كما يمكن أن تشجع المؤسسات التعليميّة الطلاب على المشاركة في الأعمال التطوعيّة التي تعنى بكبار السن، حيث يسهم العمل التطوعيّ في تعزيز الفهم، والاحترام لكبار السن، ويعزز من الروابط بين الأفراد.

ثانيًا– الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات حقوق الإنسان، ودور الجامعات في تنمية الوعي بها. فقد هدفت دراسة الثمالي (٢٠٢٣) إلى بناء تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية الثقافة الحقوقيّة لدى طلابها في ضوء ثوابت المجتمع السعوديّ من خلال الكشف عن واقع الثقافة الحقوقيّة لدى طلاب الجامعات السعوديّة، والتوصل لمتطلبات التطوير، والوقوف على بعض الخبرات العالميّة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ المسحيّ والوصفيّ الوثائقيّ، كما

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن الجانب المعرفيّ يحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وأن الجامعة بحاجة إلى تقديم مزيد من الاهتمام بتكوين الاتجاهات الإيجابيّة نحو الثقافة الحقوقيّة، وتفعيل الجانب التقنيّ في التوعية، وزيادة الاهتمام بالأنشطة الطلابيّة التي تساعد على تنمية الثقافة الحقوقيّة.

وهدفت دراسة المطيري (٢٠٢٣) إلى تقديم تصور مقترح للشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بمخاطر الاتجار بالأشخاص في ضوء مصادر التربية الإسلاميّة، وبيان متطلبات الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة من وجهة نظر بعض الخبراء. وأظهرت نتائجها أن متطلبات تفعيل الشراكة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين بهيئة حقوق الإنسان جاءت متوسطة في المجال الأكاديميّ، والإداريّ، والتنظيميّ.

كما ناقشت دراسة الحكمي (٢٠٢٣م) الوعي عند طلاب جامعة الملك سعود بالرياض بالحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكبار السن، وأظهرت نتائج الدراسة احتياج كبار السن إلى برامج وأنشطة تحقق لهم الرعاية والراحة، وأكدت ضرورة نشر ثقافة التعامل مع كبار السن ورعايتهم بين فئات المجتمع كافة والشباب خاصة، من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسيّة، ومن خلال الوزارة والجهات المعنيّة، وأكدت أهمية مشاركة الشباب ببرامج وفعاليات ذات علاقة بكبار السن لرفع درجة الوعي بحقوق كبار السن لديهم.

كما هدفت دراسة هتون (Htun, 2020) إلى إلقاء الضوء على نظام التعليم القائم على حقوق الإنسان الذي يتم تدريسه بالكامل في جامعة ميانمار، وعلى التحديات التي تواجه تنفيذ نظام تربويّ تعليميّ يتعلق بحقوق الإنسان في جامعات ميانمار، واستخدمت الدراسة المنهج التحليليّ، وكان من أبرز نتائجها أن تعليم حقوق الإنسان يؤدي إلى الارتقاء بكل من التعليم الأساس والعالي على حد سواء، كما أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من التقدم الحاصل إلا أن جامعات ميانمار لا تزال بحاجة إلى تطوير المناهج والمواد الدراسيّة، وتدريب المجموعات المهنيّة؛ وإلى عمليّات البحث والتقييم والتطوير التنظيميّ، والتواصل مع موارد واسعة بهدف دعم التربية والتعليم على مبادئ حقوق الإنسان.

أيضًا هدفت دراسة البازلي (٢٠١٨) إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور كليّات التربية بالجامعات اليمنيّة في تنمية قيم حقوق الإنسان لدى الطلبة المعلمين، وذلك بتحديد قائمة بحقوق الإنسان التي ينبغي تنميتها وقياس معرفة الطلبة لها ودرجة ممارساتهم، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى معرفة الطلاب للقيم التي تم تحديدها كما أن درجة ممارستهم لها ضعيفة، وكان دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية هذه القيم ضعيفًا وفقًا لتقدير الطلبة، كما كشفت الدراسة

وجود بعض المعوقات التي تواجه كليّات التربية في الجامعات اليمنيّة، وتحد من دورها في التوعية بحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، هدفت دراسة شوبكمار وآخرين (Shobhakumar et al., 2018) إلى التحقق من وعي عينة من الشباب بحقوق كبار السن كحق من حقوق الإنسان، وقد شارك في هذه الدراسة (٤٠٠) شاب في الهند، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ والاستبانة كأداة لجمع البيانات. بينت نتائج الدراسة أن الشباب على دراية (>٧٠%) بمشكلات كبار السن وصعوباتهم، وكذلك حقوقهم الأساسيّة، ولكن الوعي فيما يتعلق بالمرافق/ الامتيازات لحماية/ حقوق كبار السن وتدابير الرعاية الحكوميّة لكبار السن كان ضعيفًا بين الشباب (<٣٠%).

وهدفت دراسة ضايع (١٤٣٩ هـ) إلى التعرف على واقع مفاهيم حقوق الإنسان في برامج كليّات التربية بالجامعات العراقيّة، ومدى توافرها في مقرر حقوق الإنسان في كليّات التربية، وتقديم تصور مقترح لتطوير تنمية مفاهيم حقوق الإنسان في كليّات التربية، وأظهرت نتائج الدراسة قلة مفردات حقوق الإنسان في المقرر الدراسيّ مقارنة مع المقررات الأخرى، وعدم وجود وقت كافٍ لممارسة الأنشطة اللاصفيّة المتنوعة، والنقص الشديد بالكتب والمراجع الحديثة التي تتطرق إلى مفاهيم حقوق الإنسان، وعدم تبني أسلوب المعرفة الذاتيّة، والابتعاد عن تدريب الطلاب على المناقشة والحوار.

وفي ذات السياق، هدفت دراسة القحطاني (٢٠١٢) إلى التعرف على فاعليّة برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى فاعليّة البرنامج المقترح في تنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: إعداد البرامج التعليميّة لتنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان بمختلف مراحل التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعيّة.

كما هدفت دراسة العزام (٢٠٢٣م) إلى تحديد متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعيّ لكبار السن في الأسرة السعوديّة، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفيّة التي تهدف إلى وصف متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعيّ لكبار السن في الأسرة السعوديّة وتحليلها، وأكدت الدراسة أهمية نشر الأفكار الداعية إلى حماية حقوق كبار السن وتوصيلها عبر الوسائل المختلفة الجديدة والتقليديّة، وتشجيع مشروعات دعم كبار السن، وتقديم المساندة المعلوماتيّة لكبار السن، وضرورة التنسيق والتعاون بين جميع المؤسسات الحكوميّة والأهليّة، والتطوعيّة المسؤولة عن رعاية كبار السن، والمطالبة بحقوقهم.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن موضوع حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة تناوله الباحثون من عدة جوانب، على سبيل المثال: تناولت دراسة الثمالي (2023) أهمية حقوق الإنسان ودور الجامعات في تعزيز الوعي بها، كما تناولت دراسة المطيري (2023) تصورًا مقترحًا للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالبشر، أيضًا بحثت دراسة الحكمي (2023) وعي طلاب جامعة الملك سعود بحقوق كبار السن، ومن ثم تأتي الدراسة الحاليّة لدراسة الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن، من خلال دراسة واقع جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان والمعوقات التي تحد من الشراكة بين الجامعات والهيئة، ثم تقديم تصور مقترح للشراكة من أجل التوعية بحقوق كبار السن من أجل ردم الفجوة المعرفيّة في هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج المزجيّ وِفق النَّمط التفسيريّ التتابعيّ، وذلك من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبانة أولاً، ثم توظيف المقابلة لتفسير البيانات الكميّة (Creswell, 2019, 60).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك خالد، وجامعة القصيم، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، وجامعة الجوف)، والبالغ عددهم (١٦٦٠٩) عضوًا، كما تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة والذي يبلغ عددهم (٤٧٢)، وقد بلغت الاستجابات (٣٩٥) من أعضاء هيئة التدريس، و(٢٢٤) من موظفي هيئة حقوق الإنسان، كما بلغ عدد المشاركين في المقابلات (٨) من أعضاء هيئة التدريس، و(٧) من موظفي هيئة حقيق الإنسان.

أ- عينة الدراسة الأساسيّة من فئة أعضاء هيئة التدريس:

فيما يلي وصف عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس:

الجدول (١) خصائص عينة الدراسة من فئة أعضاء هيئة التدريس

الرتبة العلمية	العدد	النسبة
أستاذ	٨٧	%٢٢
أستاذ مشارك	١٣٢	%٣٣.٤
أستاذ مساعد	١٧٦	%٤٤.٦
الإجمالي	٣٩٥	%١٠٠
سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة**
أقل من ٥ سنوات	١٧٧	%٤٤.٨

من ٥ – ١٠ سنوات	١٥١	%٣٨.٢
١٠ فأكثر	٦٧	%١٧
الإجمالي	٣٩٥	%١٠٠
الجامعة	**العدد**	**النسبة**
جامعة القصيم	٧٣	%١٨.٥
جامعة الجوف	٥٣	%١٣.٤
جامعة الملك خالد	٩٣	%٢٣.٥
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة	٦٦	%١٦.٨
جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل		
الإجمالي	**٣٩٥**	**%١٠٠**

يتضح من الجدول (١) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الحاليّة كانوا من درجة الأساتذة المساعدين بنسبة بلغت ٤٤.٦%، بينما بلغت نسبة الأساتذة المشاركين ٣٣.٤% من عينة الدراسة، وبلغت نسبة الأساتذة ٢٢%، وهذا يتوافق مع نسب وجودهم في المجتمع الأصليّ الذي تم اختيار عينة الدراسة منه. كما يتضح أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الحاليّة كانوا ممن لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات في العمل بمجال التعليم الجامعيّ بنسبة بلغت ٤٤.٨%، ونسبة ٣٨.٢% لمن لديهم خبرة من ٥ – ١٠ سنوات، وبلغت نسبة من لديهم خبرة في العمل في التعليم الجامعيّ السعوديّ من أفراد العينة ١٠ سنوات فأكثر ١٧%. أيضًا، يتضح أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الحاليّة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل (٢٧.٨%)، وأدناها من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجوف (١٣.٤%).

الدراسة الأساسيّة لفئة موظفي هيئة حقوق الإنسان:

فيما يلي وصف عينة الدراسة من فئة موظفي هيئة حقوق الإنسان:

الجدول (٢) خصائص عينة الدراسة من فئة موظفي هيئة حقوق الإنسان

سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة**
أقل من ٥ سنوات	٨	%٣.٦
من ٥ – ١٠ سنوات	١٢٠	%٥٣.٦
١٠ فأكثر	٩٦	%٤٢.٨
الإجمالي	٢٢٤	%١٠٠
المسمى الوظيفيّ	**العدد**	**النسبة**
مدير عام	٤	%١.٨
رئيس قسم	٣٥	%١٥.٦
أخصائيّ	١٣٣	%٥٩.٤
أمين لجنة	٥٢	%٢٣.٢
الإجمالي	٢٢٤	%١٠٠

يتضح من الجدول (٢) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الحاليّة كانوا ممن لديهم من ٥ – ١٠ سنوات في العمل بهيئة حقوق الإنسان بنسبة بلغت ٥٣.٦%، وبلغت نسبة من لديهم خبرة في العمل في هيئة حقوق الإنسان من أفراد العينة ١٠ سنوات فأكثر ٤٢.٨%، بينما بلغت نسبة من لديهم خبرة في العمل بهيئة حقوق الإنسان أقل من ٥ سنوات، فقد بلغت ٣.٦%. كما يتضح من أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة الحاليّة كانوا من فئة الأخصائيّ بنسبة ٥٩.٤%، وأقلهم من فئة المدير العام بنسبة ١.٨%، ويرجع ذلك إلى محدودية عدد المديرين بالإدارات والأقسام بالإضافة إلى انشغالهم بالأعمال الإداريّة عن الاستجابة لهذه الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة، وفيما يلي توضيح لذلك:

– **الاستبانة:**

تكونت أداة الدراسة (استبانة أعضاء هيئة التدريس) في صورتها النهائيّة من قسمين على النحو الآتي:

- **القسم الأول:** البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة، وتتمثل في: الرتبة، وسنوات الخدمة، والجامعة.
- **القسم الثاني:** يتكون من محورين:

– **المحور الأول:** واقع جهود الجامعات السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ويتكون من (١٠) فقرات.

– **المحور الثاني:** المعوقات التي تحد من جهود الجامعات السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ويتكون من (١١) فقرة.

كما تكونت (استبانة موظفي هيئة حقوق الإنسان) في صورتها النهائيّة من قسمين على النحو التالي:

- **القسم الأول:** البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة، وتتمثل في: سنوات الخدمة، والمسمى الوظيفيّ.
- **القسم الثاني:** ويتكون من محورين:

– **المحور الأول:** واقع جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر الموظفين بهيئة حقوق الإنسان،

ويتكون من (٨) فقرات.

- **المحور الثاني:** المعوقات التي تحد من جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر الموظفين بهيئة حقوق الإنسان، ويتكون من (٩) فقرات.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسيّ لاختيار الاستجابة:

٥- كبيرة جدًا ٤- كبيرة ٣- متوسطة ٢- قليلة ١-قليلة جدًا

- **الصدق الظاهريّ:** للتأكد من الصدق الظاهريّ للاستبانة وملاءمتها لأهدافها، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين والبالغ عددهم (١٨) محكمًا، وذلك للتأكد من مناسبتها لأهداف الدراسة، ومعرفة مناسبة عبارات الدراسة لمحاورها، والتأكد من وضوحها، وسلامة صياغتها اللغويّة، ثم إجراء التعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم.
- **الاتساق الداخليّ لمحاور الاستبانة:** تم التحقق من صدق الاستبانة عن طريق صدق الاتساق الداخليّ لمحاورها، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة، والدرجة الكليّة للاستبانة، وذلك للتأكد من مدى تماسك محاور الاستبانة وتجانسها فيما بينها، فكانت معاملات الارتباط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محاور استبانتي
(أعضاء هيئة التدريس، وموظفي هيئة حقوق الإنسان) بالدرجة الكليّة لكل محور

المحور	استبانة أعضاء هيئة التدريس		استبانة موظفي هيئة حقوق الإنسان	
	واقع جهود الجامعات السعوديّة	المعوقات التى تحد من جهود الجامعات السعوديّة	واقع جهود هيئة حقوق الإنسان	المعوقات التى تحد من جهود هيئة حقوق الإنسان
معامل الارتباط	٠.٧٥٢**	٠.٨٢٧**	٠.٨٢٥**	٠.٧٥٣**

** دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١

يتضح من الجدول (٣) أن معاملات الارتباط بين درجات محاور الاستبانة، والدرجة الكليّة للاستبانة هي معاملات ارتباط موجبة، ومرتفعة ودالة إحصائيًّا عند مستوى ٠.٠١، وهو ما يؤكد اتساق أبعاد الاستبانة وتجانسها فيما بينها وتماسكها بعضها مع بعض.

ثبات الأداة (الاستبانة): لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدم (معادلة ألفا كرونباخ) *Cronbach's Alpha (α)*، وذلك كما يلي:

الجدول (٤) معاملات ثبات درجات الاستبانة ومحاورها الفرعيّة

المحور	استبانة أعضاء هيئة التدريس		استبانة موظفي هيئة حقوق الإنسان	
	واقع جهود الجامعات السعوديّة	المعوقات التي تحد من جهود الجامعات السعوديّة	واقع جهود هيئة حقوق الإنسان	المعوقات التي تحد من جهود هيئة حقوق الإنسان
معامل الارتباط	**٠.٨٤٩	**٠.٧٢٦	**٠.٧٤٩	**٠.٧٧٨

يتضح من الجدول (٤) أن لمحاور الاستبانتين معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائيًا؛ حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمحاور الاستبانتين: ٠.٨٤٩**، ٠.٧٢٦**، ٠.٧٤٩**، ٠.٧٧٨** على الترتيب، وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة إحصائيًا، ومما سبق يتضح صدق الاستبانة وثباتها، ومن ثم صلاحيتها للتطبيق في الدراسة الحاليّة.

تحليل البيانات الكميّة:

تم معالجة بيانات الاستبانة باستخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وبصفة عامة تتضمن المعالجات الإحصائيّات التي استخدمها الباحث في الدراسة الحاليّة: التكرارات، والنسب المئويّة، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ، المتوسط الحسابيّ، والانحراف المعياريّ.

المقابلة شبه المنظمة (شبه المقننة):

هدفت المقابلة لتفسير نتائج الاستبانة، وهو ما يشير إليه (Creswell, 2019) أن جمع البيانات النوعيّة مبني على نتائج الأداة الكميّة، وليس منفصلًا عنها.

تم بناء المقابلة بصورتها الأوليّة بناءً على نتائج الاستبانة، حيث تم تحديد العبارات الأعلى تقديرًا والأقل تقديرًا (أعلى عبارتين، وأقل عبارتين من كل محور من كل استبانة)، ومن ثم محاولة الحصول لتفسيرات لتلك النتائج.

تحليل البيانات النوعية:

بعد الانتهاء من إجراء المقابلات، تم تفريغها من صوتيّة إلى مكتوبة، ومن ثم قراءتها عدة مرات من أجل التعرف على البيانات، والتأكد من فهم الكلمات والعبارات، ثم بعد ذلك تم تنظيم البيانات، وإعطاء الرموز الأوليّة، وتدوين الملحوظات، ثم بعد ذلك تم تحديد الموضوعات الرئيسة والفرعيّة، تم بعد ذلك مراجعة الرموز، ودمج المتشابه من موضوعات تحت موضوع واحد، ثم القيام بالتحليل، وكتابة التقرير (Braun & Clark, 2006).

ضمان جودة البيانات النوعية:

لضمان مصداقيّة النتائج وموثوقيتها التي تم الوصول إليها من خلال المقابلات الاعتماديّة، تم توضيح تفاصيل تصميم الدراسة، وإجراءات تطبيقيها وتنفيذها، وطريقة جمع

البيانات وتحليلها، حيث تم تسجيل جميع المقابلات، ثم عرضها على المشاركين بعد تحويلها من صوتيّة إلى مكتوبة، وأيضًا عرضت النتائج بعد تحليلها من أجل التأكد أن النتائج مطابقة لوجهات نظر المشاركين (العبدالكريم، ١٤٤٠هـ).

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

يستعرض الفصل الحاليّ نتائج الدراسة بعد جمع البيانات من عينة الدراسة بعد الاستجابة على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الاستبانة، والمقابلات. وفيما يلي الإجابة عن أسئلة الدراسة.

نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول للدراسة الحاليّة على: "ما واقع جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان في التوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعياريّة لهذه الاستجابات، وذلك لتحديد درجة التحقق للدرجة الكليّة للمحور، ولكل عبارة من عبارات هذا المحور، فكانت النتائج كما هي موضحة في الآتي:

الجدول (٥) التكرارات والنسب المئويّة والمتوسطات والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسيّة حول واقع جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياريّ	درجة التحقق	الترتيب
١	يقوم عضو هيئة التدريس بجهود كبيرة للتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.١٤	٠.٩٤	متوسطة	١
٢	يناقش عضو هيئة التدريس أهداف حقوق كبار السن ورعايتهم مع طلابهم.	٢.٩٩	٠.٨٥	متوسطة	٢
٣	يكلف عضو هيئة التدريس الطلاب ببحوث تهتم بحقوق كبار السن.	٢.٧٢	٠.٩٥	متوسطة	٧
٤	يبرز عضو هيئة التدريس جهود المملكة في مجال التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٩٨	٠.٩٦	متوسطة	٣
٥	تعقد الجامعات ورش عمل وندوات يتم من خلالها التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٦٥	٠.٩٥	متوسطة	٨
٦	تشارك الجامعات باليوم العالميّ للتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٨٨	٠.٩٢	متوسطة	٤
٧	تستقطب الجامعة المهتمين بحقوق كبار السن للتوعية بحقوق هذه الفئة ودورهم في التنمية.	٢.٦٢	٠.٩١	متوسطة	٩

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياريّ	درجة التحقق	الترتيب
٨	توفر الجامعة وحدة تعنى بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٣٧	١.٠٢	ضعيفة	١٠
٩	تتضمن المقررات الجامعيّة مفاهيم حقوق كبار السن ومبادئها.	٢.٨٢	١.٢٠	متوسطة	٦
١٠	تسهم المقررات الدراسيّة بترسيخ المفاهيم وتعزيز المبادئ المتعلقة بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٨٥	١.٢٢	متوسطة	٥
	الإجماليّ	**٢.٨١**	**٧.٣٥**	**متوسطة**	٧

يتضح من الجدول (٥) أن واقع جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، و بمتوسط حسابيّ بلغ (٢.٨١ من ٥)، وانحراف معياريّ بلغ (٧.٣٥)، كذلك جميع عبارات هذا المحور جاءت جميعها في نطاق المستوى المتوسط، والذي يمتد مداه من ٢.٦ لأقل من ٣.٤، وهو ما يتوافق مع النتيجة الإجماليّة للمحور، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الثمالي (2023)، أن الجامعة بحاجة إلى تقديم مزيد من الاهتمام بتكوين الاتجاهات الإيجابيّة نحو الثقافة الحقوقيّة، وتفعيل الجانب التقنيّ في التوعية، وزيادة الاهتمام بالأنشطة الطلابيّة التي تساعد على تنمية الثقافة الحقوقيّة.

كما يتضح من الجدول السابق أن أعلى عبارتين من حيث المتوسط الحسابيّ هما: عبارة "يقوم عضو هيئة التدريس بجهود كبيرة للتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم" بمتوسط حسابيّ (٣.١٤)، ثم عبارة "يناقش عضو هيئة التدريس أهداف حقوق كبار السن ورعايتهم مع طلابهم" بمتوسط حسابيّ (٢.٩٩)، وفيما يلي توضيح وتفسير لها:

حصلت عبارة "يقوم عضو هيئة التدريس بجهود كبيرة للتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم" على أعلى درجة من بين عبارات واقع جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن، بمتوسط حسابيّ(٣.١٤) ، وانحراف معياريّ (٠.٩٤)، كما حصلت عبارة "يناقش عضو هيئة التدريس أهداف حقوق كبار السن ورعايتهم مع طلابهم" على ثاني أعلى عبارة، بمتوسط حسابيّ (٢.٩٩) وانحراف معياريّ (٠.٨٥)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه أغلب المشاركين من أعضاء هيئة التدريس، أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات عليهم أدوار مجتمعيّة ومنها تنمية الوعي في قضايا المجتمع، والتي منها التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم، وهو ما أكده أحدهم بقوله: "مع أن كثيرًا من أعضاء هيئة التدريس يحاول أن ينمي وعي الطلاب بواجباتهم تجاه مجتمعهم من خلال النقاشات في قاعة التدريس، ومنها حقوق كبار السن، إلا أن التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم يحتاج إلى مزيد من الجهد من الجامعة".

من ناحية أخرى، حصلت عبارة "توفر الجامعة وحدة تعنى بحقوق كبار السن ورعايتهم" على أدنى درجة من عبارات واقع وجهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن، بمتوسط حسابيّ (٢.٧٣)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه أحد المشاركين، أنه من الطبيعيّ أن تحصل هذه

العبارة على أدنى درجة حيث لا يوجد في الجامعة وحدة مختصة تعنى بحقوق كبار السن ورعايتهم، وإنما تؤدي الجامعات رسالتها ودرها في هذا الجانب من خلال التدريس والأبحاث والشراكات التي تخدم المجتمع، ومنهم كبار السن، كما أكد أغلب المشاركين أن عدم وجود وحدة لا يقلل من جهود الجامعات في هذا الشأن.

واقع جهود هيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن وجهة نظر موظفي هيئة حقوق الإنسان:

الجدول (٦) التكرارات والنسب المئويّة والمتوسطات والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر موظفي هيئة حقوق الإنسان

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياريّ	درجة التحقق	الترتيب
١	تسعى الهيئة لدعم المجالات البحثيّة لنشر الوعي بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٢.٨٢	٠.٩٦	متوسطة	٤
٢	تسعى الهيئة للتعاون مع المؤسسات التعليميّة لنشر الوعي بحقوق كبار السن.	٣.٠١	٠.٧٤	متوسطة	٢
٣	تشارك الهيئة بأوراق عمل وبحوث من خلال الندوات والمؤتمرات المحليّة والإقليميّة والدوليّة المتعلقة بمجال التوعية بحقوق كبار السن.	٢.٨٧	٠.٦١	متوسطة	٣
٤	تسعى الهيئة لدعم الجامعات على فتح مسارات أكاديميّة بمجالات حقوق الإنسان المختلفة.	٢.٢٨	٠.٨٤	ضعيفة	٦
٥	تعقد هيئة حقوق الإنسان شراكات مع الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن.	٢.٢١	٠.٩٧	ضعيفة	٨
٦	تعقد الهيئة مؤتمرات وندوات تعزز من حقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.٠٧	٠.٩٦	متوسطة	١
٧	تنشر الهيئة تقارير ونشرات توعويّة للتوعية بحقوق كبار السن.	٢.٢٦	٠.٨٣	ضعيفة	٧
٨	تسعى الهيئة للتوعية بحقوق كبار السن وتعريف المجتمع بوجوب حمايتهم ورعايتهم.	٢.٧٢	٠.٨٢	متوسطة	٥
	الإجماليّ	**٢.٦٥**	**٥.١٤**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول (٦) أن واقع جهود هيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر موظفي هيئة حقوق الإنسان جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ بلغ (٢.٦٥ من ٥)، وانحراف معياريّ بلغ (٥.١٤). كما جاء تحقق أربع عبارات من هذا المحور بدرجة متوسطة، وحصلت ثلاث عبارات على درجة تحقق ضعيفة.

حصلت عبارة " تعقد الهيئة مؤتمرات وندوات تعزز من حقوق كبار السن ورعايتهم"، على أعلى درجة من وجهة نظر موظفي هيئة حقوق الإنسان، بمتوسط حسابيّ قدره (٣.٠٧)، وانحراف معياريّ (٠.٩٦)، ويمكن تفسير ذلك بما أكده أغلب المشاركين من موظفي هيئة حقوق الإنسان، أن الهيئة لديها أدوار ومهام كثيرة، وهي تسعى دائمًا لتحقيق التوازن بين مهامها وأدوارها، حيث قال أحدهم: "هذه الدرجة لا تعني أن الهيئة لديها قصور في التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم، وإنما نحن في الهيئة نتطلع لمزيد من العمل والجهد في عقد المؤتمرات والندوات التي تهتم بكبار السن وحقوقهم ورعايتهم"

حصلت عبارة "تسعى الهيئة للتعاون مع المؤسسات التعليميّة لنشر الوعي بحقوق كبار السن"، على ثاني أعلى درجة، بمتوسط حسابيّ (٣.٠١)، وانحراف معياريّ (٠.٧٤)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه المشاركون أن المسؤولين في الهيئة يعلمون أهمية المؤسسات التعليميّة ودرها في تنمية الوعي بحقوق كبار السن، حيث قال أحدهم: " نسعى في الهيئة للتعاون مع مؤسسات التعليم سواء كانت في التعليم العام أو الجامعيّ للتوعية بحقوق كبار السن، ذلك أن التوعية تتطلب تضافر الجهود والمؤسسات التعليميّة يمكن أن تقوم بدور كبير في هذا الجانب".

في المقابل حصلت عبارة " تعقد هيئة حقوق الإنسان شراكات مع الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن"، على أدنى درجة، بمتوسط حسابيّ (٢.٢١)، وانحراف معياريّ (٠.٩٧)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه بعض المشاركين من موظفي هيئة حقوق الإنسان، أن الهيئة تسعى للشراكة بين مؤسسات الدولة، ومنها الجامعات وتهدف إلى ذلك، لكن الشراكة لا زالت أقل من المؤمل، وتحتاج إلى مزيد من الجهد والدعم. كما حصلت عبارة " تنشر الهيئة تقارير ونشرات توعويّة للتوعية بحقوق كبار السن"، على ثاني أقل درجة، بمتوسط حسابيّ (2.26)، وانحراف معياريّ (٠.٨٣)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه المشاركون، أن الهيئة تحتاج إلى مزيد من بذل الجهود في التوعية بحقوق كبار السن من خلال نشر التقارير والنشرات التوعية، حيث إنَّ الوضع الحاليّ دون المستوى المطلوب.

نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني للدراسة الحاليّة على: "ما المعوقات التي تحد من جهود الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين بهيئة حقوق الإنسان؟

١- المعوقات التي تحد من جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة أعضاء هيئة التدريس:

الجدول (٧) التكرارات والنسب المئويّة والمتوسطات والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من جهود الجامعات للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة أعضاء هيئة التدريس

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعيارّي	درجة التحقق	الترتيب
١	النظام الإداريّ يحد من دور الجامعات في المساهمة في التوعية بحقوق كبار السن.	٢.٧٥	٠.٨٧	متوسطة	١١
٢	كثرة الأعباء على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، مما يحد من المشاركة الفاعلة في التوعية بحقوق كبار السن.	٣.١٠	١.٠٢	متوسطة	٨
٣	وجود ضعف في تضمين خطط الجامعات ببرامج تعنى بحقوق كبار السن.	٣.١٠	٠.٩٩	متوسطة	٧
٤	قلة الوعي بأهمية المشاركة بالتوعية بحقوق كبار السن لدى بعض المسؤولين.	٣.٠١	٠.٩٨	متوسطة	٩
٥	ضعف التفاعل من قبل الطلاب مع الأنشطة التي تهتم بحقوق كبار السن.	٣.٧٢	١.٠٩	كبيرة	٢
٦	ضعف التشجيع الماديّ والمعنويّ للطلاب للمشاركة بالأنشطة المهتمة بالتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.٥٤	١.٠١	كبيرة	٣
٧	ندرة البرامج التدريبيّة المخصصة لأعضاء هيئة التدريس للأساليب المناسبة بمجالات التوعية بحقوق كبار السن.	٣.١٨	١.٠٣	متوسطة	٦
٨	عزوف الباحثين عن مجال البحث في حقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.٢٣	١.٠٥	متوسطة	٤
٩	الكلفة الماليّة العالية لدعم البحوث الخاصة بحقوق كبار السن.	٢.٩٦	٠٩٤.	كبيرة	١٠
١٠	غياب القطاع الخاص في المساهمة الماليّة لدعم البحوث المهتمة بحقوق كبار السن.	٤.٠٢	١.٠٣	كبيرة	١
١١	محدودية المخصصات الماليّة لتدريب أعضاء هيئة التدريس للتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.٢٠	١.٠٥	متوسطة	٥
	الإجماليّ	**٣.٢٦**	**٧.٣٨**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الجامعات، وتحد من دورها في التوعية بحقوق كبار السن، وقد جاءت هذا المحور متحققة بدرجة متوسطة، كما جاء تحقق عبارات هذا المحور ما بين كبيرة ومتوسطة.

حصلت عبارة "غياب القطاع الخاص في المساهمة الماليّة لدعم البحوث المهتمة بحقوق كبار السن" على أعلى درجة تحقق بمتوسط حسابيّ (٤.٠٢)، ويمكن أن يفسر ذلك بما أشار إليه بعض المشاركين أن القطاع الخاص ربما ينظر إلى الجانب الماديّ، ومن ثَمَّ فإن الأولويّة لدعم الأبحاث التي يستفيد منها ماديًا. لذا أكد أحد المشاركين أن القطاع الخاص بحاجة إلى

مبادرات من الجامعات، وعرض برامجها عليهم، ومدى أهميتها للمجتمع، حيث قال في هذا الشأن: "هناك من الشركات والمؤسسات التي تهدف إلى تقديم الدعم اللازم لخدمة المجتمع بالتعاون مع الجامعات". من ناحية أخرى أكد المشاركون أن ضعف تعاون القطاع الخاص مع الجامعات، ودعم برامجها من المعوقات التي تواجه الجامعة للقيام بأدوار مجتمعيّة، ومنها التوعية بحقوق كبار السن.

أيضا حصلت عبارة "ضعف التفاعل من قبل الطلاب مع الأنشطة التي تهتم بحقوق كبار السن" بمتوسط حسابيّ (٣.٧٢)، ويمكن أن يفسر ذلك بما أكده جميع المشاركين أن تفاعل الطلاب مع الأنشطة التي تقيمها الجامعة أمر ذو أهمية، ومن ثَمَّ فإن ضعف التفاعل يعد من أهم المعوقات التي تواجه الجامعة للتوعية بحقوق كبار السن، حيث ذكر أحدهم فقال: " حضور الطلاب ومشاركتهم في أنشطة الجامعة المجتمعيّة يعد أمرًا ضروريًّا، وذلك يساعد الجامعة في النجاح بدورها لإيصال خدماتها للمجتمع.... والتوعية بحقوق كبار السن يتطلب مشاركة الطلاب وتفاعلهم مع ما تقوم به الجامعة من أنشطة وفعاليات".

من ناحية أخرى، يتضح من الجدول السابق أن أقل عبارتين من حيث المتوسط الحسابيّ هما: "الكلفة الماليّة العالية لدعم البحوث الخاصة بحقوق كبار السن" بمتوسط حسابيّ (٢.٩٦)، ثم العبارة "قلة الوعي بأهميّة المشاركة بالتوعية بحقوق كبار السن لدى بعض المسؤولين"، وبمتوسط حسابيّ (٣.٠١)، وفيما يلي توضيح لذلك:

حصلت عبارة " النظام الإداريّ يحد من دور الجامعات في المساهمة في التوعية بحقوق كبار السن"، بمتوسط حسابيّ (٢.٧٥)، وانحراف معياريّ (٠.٨٧)، على أدنى درجة من بين المعوقات التي تواجه الجامعات، وتحد من دورها في التوعية بحقوق كبار السن، ويمكن أن يفسر ذلك بما أكده جميع المقابلين، والوظيفة الثالثة للجامعة هي خدمة المجتمع، والتوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم من أهم الخدمات، التي يدعمها النظام الإداريّ في الجامعات. أيضًا حصلت عبارة "الكلفة الماليّة العالية لدعم البحوث الخاصة بحقوق كبار السن"، بمتوسط حسابيّ (٢.٩٤)، وانحراف معياريّ (٠.٩٤)، على ثاني أدنى درجة بين المعوقات، ويفسر ذلك ما أشار إليه المشاركون أن الجامعات تدعم البحث والباحثين فيما يخدم المجتمع، بل الجامعات تقدم منح بحثيّة، وتدعم الباحثين لإجراء بحوث علميّة تفيد المجتمع وأفراده، ومن ثَمَّ فإن الدعم الماليّ لا يشكل معوقًا كبيرًا للتوعية بحقوق كبار السن.

المعوقات التي تحد من جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر الموظفين بهيئة حقوق الإنسان.

الجدول (٨) التكرارات والنسب المئويّة والمتوسطات والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر الموظفين بهيئة حقوق الإنسان

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياريّ	درجة التحقق	الترتيب
١	كثرة الأعباء الإداريّة على الموظفين مما يبعدهم عن التفاعل بالشكل المطلوب مع وسائل التوعية بحقوق كبار السن.	٢.٩٨	٠.٧٤	متوسطة	٧
٢	ضعف تضمين خطط الهيئة برامج بحثيّة تعنى بحقوق كبار السن بشكلٍ خاص.	٢.٩٣	٠.٧٨	متوسطة	٨
٣	تدني الشراكة النوعيّة بين الهيئة والجامعات بمجال التوعية بحقوق كبار السن.	٣.٢٢	٠.٩٢	متوسطة	٣
٤	النظام الإداريّ يحد من دور الهيئة من القيام بمهام التوعية بحقوق كبار السن.	٢.٧٠	٠.٩٧	متوسطة	٩
٥	قلة الاهتمام من بعض الموظفين بأهمية التوعية بحقوق كبار السن.	٣.٣٠	١.١٢	متوسطة	٢
٦	ضعف عقد الشراكات البحثيّة بين الهيئة والمهتمين بمجال حقوق كبار السن في الجامعات السعوديّة.	٣.٤١	١.١	كبيرة	١
٧	مجالات التوعية بحقوق كبار السن المرئيّة والمسموعة تحتاج إلى موظفين مدربين ومؤهلين.	٣.٢٠	٠.٩١	متوسطة	٤
٨	ضعف الميزانيات المخصصة للتوعية بحقوق كبار السن.	٣.٠١	٠.٧٨	متوسطة	٦
٩	قلة المخصصات الماليّة لبرامج تدريب الموظفين على وسائل التوعية بحقوق كبار السن ورعايتهم.	٣.١٠	٠.٨٨	متوسطة	٥
	الإجمالي	**٣.١١**	**٦.٢٥**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق أنَّ هناك العديد من المعوقات التي تواجه هيئة حقوق الإنسان، وتحد من دورها في التوعية بحقوق كبار السن، حيث جاء تحقق هذا المحور بدرجة متوسطة، وجاءت عباراتها ما بين متحققة بدرجة متوسطة باستثناء عبارة واحدة جاءت متحققة بدرجة كبيرة.

حصلت عبارة "ضعف عقد الشراكات البحثيّة بين الهيئة والمهتمين بمجال حقوق كبار السن في الجامعات السعوديّة" على أعلى درجة تحقق من بين عبارات المعوقات التي تواجه هيئة حقوق الإنسان، وتحد من دورها في التوعية بحقوق كبار السن، بمتوسط حسابيّ (٣.٤١)، وانحراف معياريّ (١.١)، ويمكن تفسير ذلك بما أشار إليه بعض المقابلين من موظفي هيئة حقوق الإنسان، أن من أهم المعوقات التي تحد من جهود الهيئة بالتوعية بحقوق كبار السن قلة وجود شراكات أو تعاون بين الهيئة والباحثين للتوعية بحقوق كبار السن، ويؤكد هذا ما ذكر أحدهم حيث قال: "الهيئة تبذل جهود كبيرة للتوعية بحقوق كبار السن، لكن هذا الجهد يحتاج إلى التعاون مع الباحثين لنشر الأبحاث والدراسات التي تعنى بحقوق هذه الفئة ورعايتهم، وهذا من شأنه أن يسهم بنشر الوعي لدى المجتمع ومؤسساته".

كما حصلت عبارة " قلة الاهتمام من بعض الموظفين بأهمية التوعية بحقوق كبار السن" على ثاني أعلى عبارات المعوقات، بمتوسط حسابيّ (٣.٣٠)، وانحراف معياريّ (١.١٢)، ويمكن أن يفسر ذلك بما أشار إليه بعض المشاركين أن بعض الموظفين أنفسهم لديهم ضعف في معرفة حقوق كبار السن وأهمية التوعية بها، وهذا يشكل معوقًا لدى الهيئة، ومن ثَمَّ يكون هناك ضعف في إعداد البرامج والخطط لنشر حقوق كبار السن ورعايتهم.

من ناحية أخرى حصلت عبارة "النظام الإداريّ يحد من دور الهيئة من القيام بمهام التوعية بحقوق كبار السن" بمتوسط حسابيّ (٢.٧٠)، وعبارة "ضعف تضمين خطط الهيئة برامج بحثيّة تعنى بحقوق كبار السن بشكلٍ خاص"، وبمتوسط حسابيّ (٢.٩٣)، على أدنى درجة تحقق من بين عبارات المعوقات التي تواجه الهيئة، وتحد من دورها بالتوعية بحقوق كبار السن وفيما يلي توضيح لها:

حصلت عبارة "النظام الإداريّ يحد من دور الهيئة من القيام بمهام التوعية بحقوق كبار السن" بمتوسط حسابيّ (٢.٧٠)، وانحراف معياريّ (٠.٩٧)، على أدنى درجة تحقق من بين عبارات المعوقات التي تواجه الهيئة، ويمكن تفسير ذلك بما أكده جميع المقابلين أن الأنظمة تنص صراحة على حماية كبار السن من الإيذاء وتؤكد حقوقهم بالرعاية الصحيّة والاستقلاليّة، والمشاركة بفعليات المجتمع المختلفة، ومن ثَمَّ فإن النظام الإداريّ في الهيئة يشجع الجميع على بذل الجهود للتوعية بحقوق كبار السن.

أيضا حصلت عبارة "ضعف تضمين خطط الهيئة برامج بحثيّة تعنى بحقوق كبار السن بشكلَ خاص" بمتوسط حسابيّ (٢.٩٣)، وانحراف معياريّ (٠.٧٨)، على ثاني أدنى درجة تحق من بين عبارات المعوقات، ويمكن تفسير ذلك بما وضحه المشاركون، أن الهيئة تبنى الخطط والبرامج المختلفة للتوعية بحقوق كبار السن، حيث تستعين بالخبراء والباحثين للوصول إلى أفضل البرامج، وبناء الخطط.

الإجابة عن السؤال الثالث:

التصور المقترح للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن:

مكونات التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح من العناصر الآتية:

فلسفة التصور المقترح:

تنطلق فلسفة التصور المقترح من الدور المحوريّ للجامعات ومسؤولياتها في إعداد الأجيال المدركة للتحديات، وما يترتب على ذلك من توعية بقضايا العصر ومستجداته ليكونوا قادرين على التعامل معها وتجاوزها. تقوم فلسفة التصور المقترح على إيجاد شراكة واقعيّة بين

الجامعات وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة لتوعية طلابها بحقوق كبار السن من خلال رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠ وبرامجها وأنظمة المملكة العربيّة السعوديّة المتعلقة بمجال حقوق كبار السن.

كما ينبع التصور المقترح من فلسفة الاحترام الأساس لكرامة الإنسان وحقوقه. ووفقًا لهذه النظريات، يجب أن يتمتع كبار السن بالاحترام والمساواة والرعاية. ويمكن أن تبرر الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان من منظور أخلاقيّ بأنها تعكس التزامًا بتعزيز حقوق كبار السن، وتوفير التوعية المطلوبة لضمان احترام حقوقهم.

كما تنبع فلسفة التصور من مبدأ التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحاليّة واحتياجات الأجيال القادمة. ويمكن رؤية الشراكة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في إطار هذا المبدأ كوسيلة لبناء مجتمع متوازن، حيث يتم توفير الدعم، والتوعية بحقوق كبار السن لتحقيق حياة كريمة وصحيّة ومستدامة لهذه الفئة.

منطلقات التصور المقترح:

- منطلق ديني إسلامي، حيث أكد الإسلام على حقوق الإنسان، وأكد على حقوق كبار السن ورعايتهم واحترامهم وتقديرهم كما تم توضيح ذلك في الإطار النظري.
- النظام الأساس للحكم الذي تضمن في مواده الأساسيّة أن الدولة ملتزمة بحماية حقوق الإنسان، وتوفير الأمن لجميع المواطنين والمقيمين على أرضها.
- ما يسعى إليه برنامج جودة الحياة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ للوصول إلى مجتمع حيويّ يعيش فيه الجميع حياة كريمة يعود أثره على شريحة كبار السن.
- تأسيس لجنة حقوق كبار السن تابعة لهيئة حقوق الإنسان سعيًا لتحقيق الريادة على المستوى الوطنيّ والعالميّ في مجال التوعية بحقوق كبار السن.
- ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات العلميّة المحليّة والدوليّة عن وجود بعض القصور في جانب التوعية بحقوق كبار السن.
- نتائج الدراسة الحاليّة حول واقع جهود الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وموظفي هيئة حقوق الإنسان السعوديّة.

غايات التصور المقترح:

يسعى التصور المقترح إلى هدف رئيس، وهو التوعية بحقوق كبار السن من خلال بناء شراكة فاعلة بين الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وهيئة حقوق الإنسان،

وتنسيق الجهود بين الجامعة وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة في جوانب الأنشطة والندوات واللقاءات والبحوث العلميّة لتوعية الطلبة بحقوق كبار السن.

مبررات التصور المقترح:

- الاهتمام بكبار السن وبيان حقوقهم ورعايتهم، مما أكدت عليه تعاليم الإسلام.
- أن الوعي بحقوق كبار السن مما أكد عليه برنامج جودة الحياة، والذي تسعى لتحقيقه رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠.
- الاهتمام الكبير على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والعالمي بحقوق كبار السن، الأمر الذي يؤكد أهمية الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن.
- تعد حقوق كبار السن من الحقوق التي تحتاج إلى التوعية بأهميتها كونها تخص فئة مهمة أسهمت بمختلف جوانب التنمية في الوطن.
- الحاجة إلى الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان، للتوعية بحقوق كبار السن، حيث أشارت نتائج عدة دراسات إلى أن هناك ضعفا في عي طلاب الجامعات بمجال حقوق الإنسان بصفة عامة.

ماهية التصور المقترح:

- عقد شراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعوديّة لتوعية طلبة الجامعات السعوديّة بحقوق كبار السن.
- بناء آليات وضوابط منظمة للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن.
- الاستفادة من التقنية الحديثة في مجال التوعية بحقوق كبار السن.
- توفير المعلومات والمصادر المعرفيّة الخاصة بحقوق كبار السن من قبل هيئة حقوق الإنسان.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعوديّة في تقديم بحوث ومحاضرات متخصصة في مجال حقوق كبار السن.
- تشجيع الطلاب في الجامعات السعوديّة بإجراء بحوث تتعلق بمجال حقوق كبار السن.
- إجراء اللقاءات الدوريّة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بهدف تبادل الخبرات والمعلومات، والاطلاع على آخر المستجدات حول كبار السن وحقوقهم.
- تقديم محاضرات وندوات في الجامعات السعوديّة تتعلق بحقوق كبار السن.
- تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة المجتمعيّة المهتمة بحقوق كبار السن.
- دعوة الخبراء والمهتمين بحقوق الإنسان لإلقاء محاضرات لتوعية الطلاب بحقوق كبار السن.

- تضمين بعض المقررات الدراسيّة بموضوعات تعنى بحقوق كبار السن.
- تقديم أنشطة طلابيّة تعنى بحقوق كبار السن.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

المتطلبات التنظيميّة:

- تشكيل لجان مختصة من كل جامعة وهيئة حقوق الإنسان لوضع خطة إستراتيجيّة للتوعية بحقوق كبار السن بالتعاون بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان
- تشكيل فرق للتنفيذ الشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مع توضيح المسؤوليّات، وزمن التنفيذ، وسُبل الرقابة والتقويم.
- تشكيل فريق ممثل من للأطراف المعنية، تكون مهمته الأساسيّة مراقبة تنفيذ الخطة، وتقييم مراحلها، وإعطاء التغذية الراجعة.
- إقرار متطلب جامعي إجباري (مقرر) يعنى بحقوق الإنسان، ويتناول حقوق كبار السن.
- عقد الندوات وورش العمل، وتنظيم الأنشطة والفعاليات التي تعنى بتوعية الطلاب بحقوق كبار السن.
- توفير الدعم الفنيّ المستمر اللازم لتنفيذ الشراكة.
- إنشاء وحدة أو مركز مختص بالبحوث بحقوق الإنسان، وحقوق كبار السن، وتفعيل الشراكات البحثية بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن.

المتطلبات البشريّة:

- توفير فرص تبادل الخبرات بين الطرفين للتوعية بحقوق كبار السن.
- تشجيع ودعم أعضاء هيئة التدريس لإجراء أبحاث فردية وجماعيّة للتوعية بحقوق كبار السن.
- تأهيل كوادر بشريّة من الجامعات وهيئة حقوق الإنسان؛ للعمل في خطة الشراكة وبرامجها وأنشطتها للتوعية بحقوق كبار السن.
- تشجيع الجامعات لأعضاء هيئة التدريس ودعمهم للمشاركة في المناسبات التي تقدمها هيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن.

المتطلبات التقنية:

- وجود خبراء باستخدام التقنيّات، لتوظيف التقنية بالأنشطة والفعاليّات للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعيّ للتوعية بحقوق كبار السن.

- إنشاء قاعدة بيانات للبحث والاستشارة مكونة من أعضاء هيئة تدريس من الجامعات والمهتمين بحقوق كبار السن بهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

معوقات تنفيذ التصور المقترح:

هناك بعض المعوقات التي يمكن مواجهتها عند تنفيذ التصور المقترح، وتتمثل فيما يلي:

- عدم وجود متطلب جامعي (مقرر)، يعنى بحقوق الإنسان، ويتناول حقوق كبار السن.
- عدم وجود وحدة أو مركز مختص بالبحوث في مجال حقوق الإنسان وحقوق كبار السن.
- قلة المحاضرات والندوات المشتركة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان للتوعية بحقوق كبار السن.
- ضعف التعاون في تبادل البيانات والتقارير ذات العلاقة بين الجامعات، وهيئة حقوق الإنسان للتعرف على حقوق كبار السن.
- قلة الأنشطة الفعاليات التي تعنى بالتوعية بحقوق كبار السن لدى طلبة الجامعة.
- قلة الأبحاث التي تهتم بحقوق كبار السن والتوعية بحقوقهم.

مقترحات للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح:

- تضمين الخطط الجامعية متطلب جامعي (مقرر إجباري)، يعنى بحقوق الإنسان، ويتناول حقوق كبار السن ورعايتهم.
- إنشاء وحدة مختصة تعنى بالبحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان وحقوق كبار السن.
- مبادرة الجامعات لعقد شراكات مع هيئة حقوق الإنسان، لإقامة محاضرات، وندوات للتوعية بحقوق كبار السن.
- مبادرة الجامعات للتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، للاستفادة مما لدى الهيئة من أنظمة وتقارير تفيد في التوعية بحقوق كبار السن .
- تضمين خطط الأنشطة الطلابية، برامج وأنشطة تعنى بالتوعية بحقوق كبار السن.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، لإجراء بحوث للتوعية بحقوق كبار السن.

مقترحات لدراسات مستقبليّة:

بناء على نتائج الدراسة، يمكن تقديم مقترح لدراسات مستقبليّة:

- واقع دور المدارس الثانويّة بالتوعية بحقوق كبار السن.
- جهود مؤسسات المجتمع المدنيّ في التوعية بحقوق كبار السن بالمملكة العربيّة السعوديّة.
- إجراء دراسة حول سبل تعزيز التعاون بين هيئة حقوق الإنسان، والتعليم العام بالمملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بحقوق كبار السن في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المراجع

أحمد، وليد سعيد أحمد. (٢٠٢١). إسهام الشراكة المجتمعيّة في تحقيق متطلبات المدرسة الآمنة في مصر. مجلة التربية– جامعة الأزهر، ٥(٤)، ١٩–٣٧.

البازلي، عبدالحق. (٢٠١٨). تصور مقترح لتنمية قيم حقوق الإنسان لدى الطالب المعلم باليمن: تطبيقًا على طلاب كليّة التربية جامعة صنعاء[أطروحة دكتوراة] . جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة. جمهوريّة السودان.

البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤١٤ هـ). صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير. ط٥. دمشق.

البدر، عبد الرازق بن عبد المحسن (٢٠١١). حقوق كبار السن في الإسلام. الطبعة الأولى. مكتبة الملك فهد الوطنية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (ب ت). *الجامع الكبير (سنن الترمذي)*. دار الغرب الإسلامي – بيروت

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (ب ت). *صحيح مسلم*. دار إحياء التراث العربي ببيروت

البقمي، ناصر بن محمد. (١٤٢٧هـ). حقوق الإنسان المدنيّة في النظام الإسلاميّ للحكم في المملكة العربيّة السعوديّة[أطروحة دكتوراة] . جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض

بني ياسين، ضرار. (٢٠١٦). فكرة حقوق الإنسان. سياسات عربيّة، ٤(١٩)، ١٥٦–١٦٢.

الثمالي، مريم. (٢٠٢٣م). تصور مقترح لتطوير دور الجامعات السعوديّة في تنمية الثقافة الحقوقيّة لدى طلابه في ضوء ثوابت المجتمع السعوديّ[أطروحة دكتوراة] . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. الرياض.

جليسة، سمر إبراهيم محمود. (٢٠٢١م). الشراكة المجتمعيّة بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠. مركز تطوير التعليم الجامعيّ. جامعة عين شمس. مصر.

الحربي، اعتدال بن مقبول عطية. (٢٠١٦). *دور هيئة حقوق الإنسان في نشر الوعي الحقوقيّ وعلاقته بالأمن الاجتماعيّ في المملكة العربية السعوديّة*[أطروحة دكتوراة] . جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض.

الحكمي، حسين محمد. (٢٠٢٣م). درجة وعي الشباب الجامعيّ بالحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكبار السن. مجلة كليّة الخدمة الاجتماعيّة للدراسات والبحوث الاجتماعيّة، (٣١)، ١٤– ٢٨.

الخصاونة، فؤاد شبيب. (٢٠٢٠م). مستوى الشراكة المجتمعيّة بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة الملك عبد العزيز، ٢٨(١١)، ١٩–٣٧.

الخضري، عبد الله. (٢٠١٨). حقوق الإنسان في الدول العربيّة: الواقع والتحديات. دار اليازوري.

رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠. وثيقة الرؤية.
https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf

رؤية المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠٣٠. *التقرير السنويّ (٢٠٢٢).*
/https://www.vision2030.gov.sa/ar

الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن قرار(٣٧) ، (١٩٨٢م) مسترجع من:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/united-nations-principles-older-persons

السبيعي، نهلة. (١٤٤١هـ). إدارة الشراكة المجتمعيّة بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة: تصور مقترح. مجلة العلوم التربويّة، (٢٢)،٢٢٩.

الشرقاوي، نجوى إبراهيم. (٢٠٢٠م). تصور مقترح لسياسات رعاية المسنين المستقبليّة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ٣(٦)، ١٧– ٣٤.

الشهراني، سحر سعيد والحارثي، محمد نفير (٢٠٢٤). حقوق المسنين في التشريعات المعاصرة من منظور إسلاميّ "دراسة مقارنة ."مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانيّة، ٧(١)، ٣١–٦٤.

الشهري، سيف بن علي. (٢٠١٣). رؤية إستراتيجيّة لتطوير العمل التطوعيّ في المنظمات الإنسانيّة أطروحة دكتوراة] . جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض.

ضايع، مهند خلف. (١٤٣٩ هـ). تصور مقترح لتنمية مفاهيم حقوق الإنسان في برامج كليّات التربية بالجامعات العراقيّة[أطروحة دكتوراة]. جامعة النيلين. جمهورية السودان.

العبدالكريم، راشد، حسين. (١٤٤٠). البحث النوعي في التربية. مكتبة الرشد

العبيد، عبد الرحمن بن حمود. (٢٠١٧). دور الإعلام الجديد في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة [أطروحة دكتوراة]. جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض.

العجمي، عبد الله. (٢٠١٥). تحديات الشيخوخة في العالم العربيّ: العناية بكبار السن. دار الكتاب العربيّ.

العزام، سهام محمد عبدالله. (٢٠٢٣م). متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعيّ لكبار السن في الأسرة السعوديّة. مجلة كليّة الخدمة الاجتماعيّة للدراسات والبحوث الاجتماعيّة، (٣١)، ١٧-٣٤.

العقيل، ليلى (٢٠٢٠). حقوق الإنسان في القرآن الكريم. مجلة العلوم الإسلاميّة الدوليّة، ٤(٣)، ١-٢٠.

العلواني، سعد. (٢٠١٣). رعاية كبار السن في العالم العربيّ: الواقع والتحديات. دار النشر العربيّة.

الغريب، سامي. (٢٠٠٣). حقوق الإنسان في العالم العربيّ: التحديات والآفاق. دار الساقي.

الفالح، سليمان وحسن، مصطفى. (٢٠١٥م). أوضاع المسنين وتقدير حاجاتهم ومشكلاتهم. مجلة العلوم الإنسانيّة والإداريّة، (٨)، ١٤-٢٨.

القحطاني، آمل بنت سعيد. (٢٠١٢). فاعلية برنامج مقترح لتنمية ثقافة حقوق الإنسان للطالبة المعلمة بقسم الجغرافيا في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض. رسالة الخليج العربيّ. مكتب التربية العربيّ لدول الخليج.

القحطاني، فيصل فيحان فهيد (٢٠١٩). الوعي الاجتماعيّ بحقوق الإنسان وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعيّة [أطروحة دكتوراة]. جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض.

القضيبي، فوزية بنت محمد. (٢٠٢١). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، ٣(٤)، ١٦- ٣٢.

المطيري، سالم بن عتيق بن صايل (٢٠١٠). *دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من العنف الأسريّ بمنطقة الرياض* [أطروحة دكتوراة]. جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة. الرياض.

المطيري، نورة. (٢٠٢٣م). *تصور مقترح للشراكة بين الجامعات وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربيّة السعوديّة للتوعية بمخاطر الاتجار بالبشر في ضوء مصادر التربية الإسلاميّة* [أطروحة دكتوراة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. الرياض.

المنصة الوطنيّة الموحدة (٢٠٢٤). *كبار السن*.

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/elderly

ناصر، نهى السيد أحمد. (٢٠٢٢). دور الحملات الإعلاميّة الرقميّة في التوعية بالمبادرات المجتمعيّة للحكومة السعوديّة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. *المجلة العلميّة لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، ٢ (٢٤)، ١٢٣-١٦٣.

الهويمل، عبدالملك سعد محمد. (٢٠١٨). *تحليل دور الجامعات في مواجهة العنف الأسريّ في المملكة العربيّة السعوديّة* [أطروحة دكتوراة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة. الرياض.

هيئة حقوق الإنسان. (٢٠٢٣). حقوق الإنسان. https://www.hrc.gov.sa

Beitz, C. R. (2009). *The idea of human rights*. OUP Oxford.

Braun,V.,&Clarke,V. (2006).Using Thematic Analysis In Psychology.Qualitative Research In Psychology,3 (2) ,77-101

Brems, E., Lavrysen, L., & Verdonck, L. (2019). Universities as human rights actors. *Journal of Human Rights Practice*, *11*(1), 229-238.

Creswell, J. W. (2019). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Method Approaches*. Sage Publications.

Gabriel, Z., & Bowling, A. N. N. (2004). Quality of life from the perspectives of older people. *Ageing & Society*, *24*(5), 675-691.

Hass، M. (2013). International human rights: A comprehensive introduction. Routledge.

Htun, S. Y. (2020). *The Role of Universities to Promote Human Rights Education in Myanmar* (Doctoral dissertation, MERAL Portal).

Khor, L. (2016). *Human rights discourse in a global network: books beyond Borders*. Routledge.

Pampel, F. C. (2008). *Rights of the elderly*. Infobase Publishing.

Shobhakumar, A., Suresh, S., & D'Cunha, S. (2018). Human Rights of the Elderly: An Awareness Study Among Youths. *Indian Journal of Gerontology*, *32*(3), 318-332.

Shuibat, M., Abu Samra, M., & Shuibat, N. (2015). The Role of Education in Upholding the Development of Human Rights Regimes: The Case of the Palestinian Universities. *World Journal of Education*, *5*(5), 42-50.

Steiner, H. J. (2002). The university's critical role in the human rights movement. *Harv. Hum. Rts. J.*, *15*, 317.